ISSN: 2253-0266
EISSN: 2600-6219
مجــلة القــانــــون، المجتمــــع والسلطــــــــة
مجلد: 07 عدد: 02 2018

إنتقال القوة في الشرق الأوسط: بين صعود القوى الإقليمية وتراجع الهيمنة الأمريكية

الدكتورة قــاسي فــوزيــة

- أستاذة محاضرة قسم "ب"
- جامعة وهران 2 – محمد بن أحمد

ملخص:

إن تعقد وفجائية التطورات السياسية لأحداث ما سمي بالربيع العربي، جعلت السياسات الإقليمية تتفوق على الهيمنة الأمريكية، إذ منذ بداية الأحداث وجدت واشنطن نفسها على الهامش، غير قادرة على التعامل مع القوى الإقليمية الصاعدة (تركيا وإيران)، التي استغلت حيرة البيت الأبيض وقلة حيلته في التعامل مع الإنتفاضات الشعبية، لإعادة ترتيب الشؤون الإقليمية وفقا لأولوياتها، وهو ما يتعارض مع المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: نظرية إنتقال القوة؛ الهيمنة الإقليمية؛ منطقة الشرق الأوسط؛ تراجع الهيمنة الأمريكية؛ تركيا؛ إيران؛ إدارة باراك أوباما.

Abstract :

The complexity and surprising political developments of the Arab Spring, made regional politics trespass the American hegemony. Thus, the United States found itself since the inception of those events, in the sidelines; incapable to manipulate the rising regional forces. Therefore, if the U.S. power is less efficient and less willing to intervene, the rising regional powers (Iran and Turkey) will seize this opportunity to reorder the regional affairs according to their own priorities, and this goes against U.S. vital interests in the region.

Keywords : Power transition theory; Regional hegemony; Middle East region; American hegemony declination; Turkey; Iran; Barack Obama administration.

ISSN: 2253-0266
EISSN: 2600-6219

مقدمة:

يسود الإعتقاد أنه ليس للثورات توقيت محدد، وأنه من غير الممكن التنبؤ بها، وعلى هذا الأساس يشبه "كارل ماركس" *Karl MARX* الثورات بحيوان الخلد، الذي يقوم بحفر أنفاق تحت الأرض دون إثارة الإنتباه، ليبرز فجأة على السطح من دون سابق إنذار؛ بيد أن الجزء الأكثر أهمية في هذه المقارنة ليس هو الجانب الخفي للثورة، بل إنه يتمثل في عملية التحضير لها، إذ كلما كان هذه الأخيرة محكمة التنظيم، كلما زادت صعوبة القضاء على الثورة[1] .

إن انطلاق الثورات العربية من تونس في عام 2010 ، لتنتشر بعد ذلك في العديد من دول العالم العربي، أخذت الأنظمة الاستبدادية في هذا الأخير، ولكن أيضا المجتمع الدولي على حين غرة، مما جعل الربيع العربي هو الحدث الأكثر أهمية وحسما في التاريخ المعاصر للعالم العربي عامة والشرق الأوسط خاصة.

ذلك أن الطابع المعقد والتطورات السياسية المفاجئة التي صاحبت ما سمي بثورات الربيع العربي، جعلت السياسات الإقليمية تتفوق على الهيمنة الأمريكية؛ إذ بات تأثير الولايات المتحدة هامشيا منذ بداية الأحداث، وبرز ذلك في عدم قدرتها على التأثير في القوى الإقليمية المتصاعدة في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي انتهزته هذه الأخيرة (تركيا، إيران) لغرض إعادة ترتيب الشؤون الإقليمية وفقا لأولوياتها الخاصة، وهذا يتعارض مع المصالح الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة، باعتبارها منطقة جيو-سياسية مفتاحية منذ التسعينيات، ولا تزال كذلك بالرغم من الإهتمام الأمريكي المتزايد بمنطقة آسيا-المحيط الهادي[2] .

[1] Vijay Prashad, Arab Spring : Libyan Winter, (Oakland: AK Press Publishing and Distribution, 2012), p.5.
[2] Shahram Chubin," Iran and the Arab Spring: Ascendancy Frustrated", In. Gulf Research Center (GRC) Gulf Papers, (September: 2012), pp.5, 6.

ISSN: 2253-0266
EISSN: 2600-6219

تستهدف هذه المقالة معالجة كيفية استجابة إدارة باراك أوباما لأحداث الربيع العربي، في مراحلها الأولى، في ظل تطور عالم متعدد الأقطاب، ومع صعود البقية، مثل صعود الصين كقوة إقليمية مهيمنة في منطقة آسيا والمحيط الهادي، ونخص بالذكر أيضا صعود إيران وتركيا كقوى إقليمية تسعى بدورها إلى بلوغ مركز قيادي على المنطقة الشرق أوسطية، مما يجعلنا نقر بأن الفجوة التي كانت قائمة في القرن التاسع عشر بين القوى العظمى الغربية من جهة والبقية من جهة أخرى، قد بدأت في التقلص، إلى أن نصل إلى عالم تسوسه قوى عظمى متعددة، تسيطر كل واحدة منها على منطقتها.

وانطلاقا من الفرضية أعلاه، تجيب هذه المقالة على التساؤل التالي: كيف ساهمت ثورات الربيع العربي في تراجع الهيمنة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط؟ وللإجابة عن هذا الأخير سنعتمد على نظرية انتقال القوة (Power Transition Theory)، التي يتم توظيفها في سياق الإنتقال المتواصل للسلطة بين القوى العظمى، بالنظر إلى التراجع النسبي للقوة الأمريكية من جهة، وصعود البقية من جهة أخرى، لا سيما ما يتعلق بمسألة انتقال القوة بين الولايات المتحدة والصين، التي باتت من القضايا المحورية في السياسة العالمية. ولقد تأسست هذه النظرية على يد "كينيث أورجانسكي" *Kenneth ORGANSKI* عام 1958، وهي تفترض أن هيكل العلاقات الدولية هرمي، وأن هناك أربعة مستويات للقوة بين الدول: أولا: المستعمرات ، ثانيا: القوى الصغيرة ثالثا: القوى الوسطى، رابعا: القوى العظمى، وعلى رأس الهرم تتربع

الأمة المهيمنة[1]. ومنه، تشير نظرية انتقال القوة إلى أن القوى الصاعدة تصبح منافسا للأمة المهيمنة، كلما تقلصت الفجوة بينهما[2].

توظف هذه المقالة نظرية انتقال القوة على العلاقات الأمريكية-الشرق أوسطية، في سياق ثورات الربيع العربي وصعود القوى الإقليمية التي تمثلها كل من إيران وتركيا، والتحديات المرتبطة بالتغييرات التي صاحبت هذه الثورات على المصالح الحيوية للولايات المتحدة في العالم العربي. وبناء على ذلك، يتأسس تحليل هذه الورقة على الإفتراضات التالية:

أولا؛ التحول الديمقراطي العربي الناتج عن أحداث الربيع العربي، وضع القوى الغربية بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص في مأزق سياسي غير متوقع، وأجبرهم على إعادة صياغة علاقاتهم مع العالم العربي، بشكل لا يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة الشرق أوسطية.

ثانيا؛ التهديد الذي تمثله طموحات الهيمنة الإيرانية وسياساتها التوسعية، في ضوء تداعيات الربيع العربي، من شأنه أن يدفع البيت الأبيض إلى التدخل والتحالف مع الدوله العربية، من أجل وضع طهران في موقف ضعيف.

ثالثا؛ تركيا هي النموذج الرائد للديمقراطية في المنطقة، والمرشح المحتمل للهيمنة على الإقليم الشرق أوسطي، فهي تحظى بدعم العديد من التيارات السياسية في العالم العربي بفضل قيادة "رجب طيب أردوغان"، مما يؤهلها لاكتساب المزيد من النفوذ في المنطقة.

---

[1] David Lai, The United States and China in Power Transition, Strategic Studies Institute (SSI) publications, The U.S. Army War College, December: 2011, pp.5,6. Also see: A.F.K. Organski, World Politics, (New York: Alfred A. Knopf, 1968).

[2] See: Jacek Kugler and A.F.K. Organski, "The Power Transition: A Retrospective Evolution", Chapter seven, In. Handbook of War Studies, Manus Midlarsky. Ann Arbor, Michigan, University of Michigan Press, 1989, pp. 171-194.

تكمن أهمية هذه الورقة في معالجة ثورات الربيع العربي من منظور نظرية انتقال القوة، لفهم ما تعنيه التحولات المرتبطة بعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع العالم العربي عامة والشرق الأوسط خاصة، والردود الأمريكية المعتمدة تبعاً لذلك.

المحور الأول: تداعيات الإنتفاضات العربية على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط

تكمن الغاية الإستراتيجية وراء تدخل الولايات المتحدة في شؤون الشرق الأوسط في مصدرين اثنين: مصلحتها الحيوية في الهيمنة وتأمين أسواق النفط والحفاظ على استقارها أولا، والتزامها الإيديولوجي للكيان الصهيوني في المنطقة ثانيا. وكنتيجة لذلك، ومنذ بداية الحرب الباردة، اتبعت الولايات المتحدة استراتيجية منع أي قوة من داخل الإقليم أو خارجه، من الهيمنة على المنطقة الشرق أوسطية، سواء أكان ذلك من خلال زرع بذور الشقاق بين الدول العربية، أو تدخلها في بعض المناسبات لدعم التوازن الإقليمي[1].

إن أحداث الربيع العربي أخذت الإدارة الأمريكية على حين غرة، فأمام فشل وكالة الاستخبارات المركزية (FBI) في التنبؤ بالانفجارات في تونس ومصر، وقف البيت الأبيض مذهولا غير مستعد لمواجهة الاحتجاجات الشعبية التي ثارت في بؤر مفتاحية حساسة وحيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية[2].

[1] Kitchen, Nicholas, “After the Arab Spring: power shift in the Middle East?: the contradictions of hegemony: the United States and the Arab Spring”. IDEAS reports - special reports, Kitchen, Nicholas (ed.) SR011. LSE IDEAS, London School of Economics and Political Science, London, UK, 2012, p.53.
[2] Ibid. p.55.

ISSN: 2253-0266
EISSN: 2600-6219

أولا: الملامح المميزة لثورات الربيع العربي

يعود أصل الانتفاضات العربية إلى حرق "محمد بوعزيزي" لنفسه في يوم 17 ديسمبر 2010 إحتجاجا على الأوضاع الإجتماعية بتونس، الأمر الذي تحول إلى ثورة شعبية أطاحت بنظام حكم دام ثلاثا وعشرون (23) سنة. لتمتد شرارة هذه الثورة بعد ذلك إلى مصر، أين تمت إزالة نظام "حسني مبارك"، بعد ثورة يناير 2011 في ميدان التحرير. وسرعان ما أدى سقوط "مبارك" إلى انتشار متلازمة الثورة عبر أجزاء مختلفة من المنطقة العربية، أين احتجت الشعوب متحدية أنظمتها الإستبدادية، من شمال أفريقيا إلى الشرق الأوسط[1]. ولقد وصف "هاني بن محمد" –عمدة جدة/السعودية– هذه الأوضاع في فبراير 2010 كالتالي:

"إن ما يحدث في مصر هو تحول تاريخي لم يشهده العالم العربي في تاريخه الحديث. ما يطالب به الشباب هو تغيير جذري على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. نحن في أيامنا هذه نشهد تحولا حاسما في تاريخ وجغرافية العالم العربي. وعلى ذلك فإن هذا الأخير، لن يكون كسابق عهده بعد هذه الأيام"[2].

ومع ذلك، لم تكن تأثيرات الثورات العربية متماثلة في جميع أنحاء المنطقة العربية، بحيث شهدت تونس ومصر وسوريا الانتفاضات الأكثر اضطراباً؛ وبينما نجحت تونس في تحقيق انتقال ديمقراطي بعيدا عن الحكم الاستبدادي لـ"بن علي زين

[1] Colin H. Kahl and Marc Lynch, ‘‘U.S. Strategy After the Arab Uprisings: Toward Progressive Engagement’’, In. The Washington Quarterly, (Spring, 2013), p.41.

[2] Talmiz Ahmed, ‘‘The Arab Spring and its Implications For India’’, In. Strategic Analysis, Vol.37, N°.1, (January-February: 2013), p.121. (Self-translation from the original text: “What is happening in Egypt is a historical transformation which has not been witnessed by the Arab world in its modern history. What the demonstration of the youth are demanding is not less than a complete break with the current era at all political, economic, and social levels. We nowadays, are witnessing a radical transformation in the history and geography of the Arab world. Hence the Arab world, after these days, will not be as it was previously”).

العابدين"، فإن تلك لم تكن حالة مصر، أين تم إجهاض التحول الديمقراطي عن طريق الانقلاب العسكري، في حين صمد "نظام بشار الأسد" في مواجهة الإحتجاجات الشعبية التي تحولت إلى حرب أهلية، أودت بآلاف الضحايا، وبتدخل القوى الإقليمية والغربية. من جهة أخرى ، تم الإحتواء المباشر للإحتجاجات في كل من الجزائر والأردن والمغرب وعُمان، من خلال مبادرة السلطات الحاكمة ببعض الإصلاحات السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية. في حين تم التعامل بصرامة مع الاضطرابات في البحرين والمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية[1].

ومع ذلك، فإن هذه الإنتفاضات، لا سيما تلك التي قامت في تونس ومصر، تشترك في جملة من الخصائص، نذكرها في الآتي[2]:

- مثّل سقوط عدة أنظمة استبدادية في فترة وجيزة، سابقة في التاريخ العربي الحديث.
- كانت المطالب السياسية والإقتصادية التي رفعها المتظاهرون والمحتجون مماثلة عبر جميع الدول العربية الثائرة.
- حضور قوي لوسائل الإعلام عبر الوطنية، التي غطت الأحداث وأذاعتها خطوة بخطوة في جميع أنحاء العالم العربي؛ بالإضافة إلى الشبكات الاجتماعية مثل Facebook وTwitter التي لعبت دورًا في تسليط الضوء على مظالم الأشخاص.
- أما الخاصية الأكثر أهمية، فإن هذه الثورات، خاصة تلك التي حدثت في تونس ومصر، أثبتت أن الأنظمة الإستبدادية في العالم العربي لم تكن مدعومة من قبل شعوبها.

---

[1] Colin H. Kahl and Marc Lynch, Op.Cit., p.41.
[2] Talmiz Ahmed, Op.Cit., p121.

كان لسقوط الرؤساء بن علي (تونس)، ثم مبارك (مصر) والقذافي (ليبيا)، دور حاسم في إنهاء دوامة تاريخية متمثلة في "الاستقرار الاستبدادي"، وانتشار "الصحوة العربية" التي أسفرت عن الإطاحة بأنظمة دامت عقودا من الزمن، وإلى إنشاء أنظمة سياسية جديدة، لا تزال في مرحلة انتقالية[1].

ثانيا: المنظور الأمريكي لأحداث الربيع العربي

أخذت الانتفاضات العربية الولايات المتحدة على حين غرة، وأفسدت كل حساباتها ووجهات نظرها، أكثر من أحداث الحادي عشر سبتمبر لعام 2001، التي لم تدفع الولايات المتحدة لتحديث سياستها الأساسية تجاه الشرق الأوسط، مثل ما دفعتها ثورات الربيع العربي[2].

إن الإجابة عن سؤال حول ما إذا كانت الولايات المتحدة ستقبل انتقال القوة في العالم العربي أم لا، يمكن العثور عليها في الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط، والتي تعد المنطقة الأكثر حيوية لواشنطن. وسيكون من الخطأ الاعتقاد بأن هذه الأخيرة يمكن أن تدعم عملية الدمقرطة العربية، إلا في حالة ما إذا كانت ملائمة للمصالح الأمريكية، ذلك أنه إذا تم احتضان الديمقراطية من قبل الدول العربية، فإن هذا سيستدرج معه نزع الطابع الأمني de-securitization للمقاربة الأمريكية تجاه الدول العربية، بما في ذلك تقليص وجودها العسكري في المنطقة، والسماح للنظم

[1] Myard Jacques, “Révolutions arabes : l'Histoire continue’’, In. Géoéconomie, Vol.2, N°69, (2014), pp. 67, 68.
[2] Johannes Thimm, ‘‘The United States and The Arab Spring: The End Of The Post-9/11 Paradigm’’, In. Murill Asseburg (Ed.), Protest, Revolt, and Regime Change in the Arab World: Actors, Challenges, Implications and Policy Options, (Berlin: SWP research papers, 2012), p.51.

العربية الانتقالية المنتخبة ديمقراطياً بقيادة بلدانها وفقاً لقراراتها السيادية، والأهم التوصل إلى تسوية عادلة وحقيقية للصراع العربي– الإسرائيلي[1].

لقد ركزت الولايات المتحدة كثيرا على الترويج للديمقراطية لتبرير تدخلها في شؤون الدول العربية، وغياب أي تجربة للديمقراطية في العالم العربي جعل من السهل عليها التحجج بعجز الشعب العربي. ومع ذلك ، فإن اندلاع الانتفاضات في بعض الدول العربية المفتاحية، أبرز حماس شعوب هذه الأخيرة في انتهاج الديمقراطية ورفضهم للحكم الإستبدادي، وهو ما مثل قفزة نوعية في السياسة العربية المعاصرة، ومؤشرًا على التغيير القادم في العلاقة بين العالم العربي والقوى الغربية بشكل عام والولايات المتحدة على وجه الخصوص. فإذا ما احتضنت الدول العربية الديمقراطية، فإن ذلك سيقود حتمًا إلى تحول نموذجي في العلاقات الأمريكية–العربية، قائم على المصالح المتبادلة وحرية تقرير المصير. بحيث ستضع الحكومات العربية المصالح الوطنية فوق كل شيء آخر، فإذا ما فشلت، فإنها ستفقد دعم شعوبها، التي ستسحب الثقة من تلك الحكومات، وتستبدلها بأخرى أكثر كفاءة ومصداقية، من خلال انتخابات ديمقراطية شفافة، الأمر الذي سينعكس بآثاره على المستوى الإقليمي والدولي.

إن إضفاء الطابع الديمقراطي على الدول العربية سيضع الحكومات العربية المنتخبة في وضع أفضل للمساومة وتسوية الصراع العربي– الإسرائيلي باسم الحرية، وهو أحد المبادئ الأساسية للديمقراطية.

هذا التحول في السياسة العربية، سيضع سياسة المعايير المزدوجة للولايات المتحدة على المحك، ويعقد مقاربتها التقليدية في المنطقة، ويضعها أمام حقيقة يصعب

---

[1] Robert Springborg, ‘‘The U.S Response to the Arab Uprising: Leadership Missing’’, In. Riccardo Alcaro and Miguel Hanbrich-Seco (Eds.), Re-Thinking Western Policies in Light of the Arab Uprisings, (Roma: Edizioni Nuova Cultura, 2012), p.50.

رفضها: لا يمكن تطبيق الديمقراطية بشكل انتقائي. وهذا من شأنه أن يقلل من التأثير الأمريكي في العالم العربي، وبما أن "الطبيعة لا تسمح بوجود فراغ" على قول المثل، فإن القوى الصاعدة الإقليمية (إيران وتركيا) ستكتسب نفوذاً على حساب المصالح الأساسية للولايات المتحدة.

المحور الثاني: تناقضات الهيمنة الأمريكية في الإقليم الشرق أوسطي

حرصت إدارة باراك أوباما على عدم التسرع في استجابتها لأحداث الربيع العربي، تفاديا للوقوع في نفس أخطاء الإدارة التي سبقتها، وأبدت استعدادها في التواصل بلغة المثل الديمقراطية، بينما تعمل على حماية مصالحها الحيوية في نفس الوقت. ولقد أشاد مؤيدوا سياسة أوباما نجاح إدارته في مزج البراغماتية والمبادئ كدليل على مقاربة أكثر ذكاءً للشؤون الدولية من نهج سلفه[1].

يعكس هذا النهج الحذق والمتناقض الذي اتبعته الولايات المتحدة، توترًا استراتيجيًا واسع النطاقا في المقاربة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، بحيث أظهرت أحداث الربيع العربي محدودية النفوذ الأمريكي في توجيه المخرجات؛ بيد أن إصرار واشنطن على إبقاء الولايات المتحدة في الجانب الصحيح من التاريخ، الذي يجعل من الولايات المتحدة شرطي العالم وقائده، دفعت إدارة باراك أوباما تضمن أن تكون الأنظمة الجديدة في المنطقة متعاونة وحليفة للبيت الأبيض[2].

أولا: صعود القوى الإقليمية (إيران وتركيا)

سعت الحكومة الإيرانية إلى استغلال الفرصة والاستفادة من ثورات الربيع العربي لتبرز كقوة إقليمية، مقارنة الاحتجاجات العربية بالثورة الإيرانية لعام 1979.

---

[1] Nicholas Kitchen, Op.Cit. p.53.
[2] Ibid. p.53.

بحيث، أعلن النظام الإيراني أن هذه الثورات الشعبية تمثل الموجة الجديدة من الاستيقاظ الإسلامي الذي يكتسح الشرق الأوسط، لقلب الأنظمة المدعومة من قبل الغرب، وذلك لتمكين الإسلام؛ وكان ذلك سيناريو جيد لإيران، لجعل الشرق الأوسط في نطاق نفوذها[1].

لم تخفي إيران يوما مشروعها الطموح في الهيمنة على الهلال الشيعي – من المحيط الأطلسي إلى الخليج – مما تسبب في مخاوف واسعة من قبل البلدان العربية السنية المجاورة ، وهو السبب الذي جعل المملكة العربية السعودية تقف في وجه أي تغيير سياسي في البحرين، على الرغم من أن المملكة العربية السعودية دعمت الربيع العربي في تونس و مصر من خلال وسائل الإعلام، غير أنها اعتبرت أن الاضطرابات في البحرين تم رسمها من قبل النظام الإيراني من أجل جعل نظرتهم الإمبريالية في المنطقة تتحقق. ونتيجة لذلك، قادت السعودية أيضاً معارضة البرنامج النووي الإيراني، الذي يثير بالمثل مخاوف القوى الغربية، خاصة الولايات المتحدة. بحيث تعتبر السعودية أن البرنامج النووي الإيراني يعكس الحلم الإيراني بإنشاء الإمبراطورية الفارسية في جميع أنحاء العالم العربي، ومن أجل جعل هذا الحلم حقيقة، يتبنى النظام الإيراني مقاربات مختلفة، متباينة بين أجندة التوسع الشيعي، ودعم المقاومة ضد الكيان الصهيوني لكسب تعاطف الرأي العام العربي[2].

تعتبر هذه المقاربة شرطا لا يستهان به لتحقيق الهيمنة الإقليمية الإيرانية، إذ تسعى إيران إلى إيجاد الفرص لإضعاف حلفاء واشنطن العرب، ودفع الولايات المتحدة للخروج من المنطقة، وهو ما تعتبره ممالك الخليج حليفة واشنطن، تهديدا على

[1] Ali M. Ansari, ‘‘Iran : Domestic Discontent and Regional Ambitions’’, In. The Arab Spring: Implications for British Policy, (Conservative Middle East Council, October: 2011), p.40.
[2] Talmiz Ahmed, Op.Cit., p.123.

ISSN: 2253-0266
EISSN: 2600-6219

بقائها[1]. ومع ذلك، ومهما كانت إيران إحدى أكبر القوى الإقليمية الصاعدة في الشرق الأوسط، فإن نظامها سيبقى موضع الشك وعدم الثقة، خاصة بعد أحداث الربيع العربي، التي جعلت البيئة الإقليمية أقل تساهلاً مع النفوذ الإيراني[2].

علاوة عما تقدم، ومن جهة أخرى، هناك قوة صاعدة ثانية في النظام الإقليمي الشرق أوسطي، والتي تمثل تهديداً لهيمنة إيران ونفوذها، ألا وهي تركيا، باعتبارها نموذجًا يحتذى به سواء أتعلق الأمر باقتصادها المزدهر، أو ديمقراطية حكومتها العلمانية، أو سياستها الخارجية المتميزة، منذ انتخاب حزب العدالة والتنمية التركي. إذ باتت إيران تعتبر تركيا منافسا لها على الهيمنة الإقليمية بعد أحداث الربيع العربب لعام 2011، سيما وأن لتركيا علاقات حسنة مع الدول العربية السنية المعادية لإيران. فضلا عن استفادتها من دعم الولايات المتحدة، التي تعتبرها شريكا نموذجيا في المنطقة وذلك بفضل أدائها الاقتصادي الناجح، ونظامها السياسي المستقر، الذي سمح لها بالمطالبة بالعضوية في الاتحاد الأوروبي[3].

ثانيا: ردود فعل إدارة باراك أوباما على أحداث الربيع العربي

على عكس إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن، التي اختارت التدخل العسكري في العراق وأفغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر دون دلائل قاطعة، فإن إدارة أوباما كانت أكثر حكمة من خلال أخذ وقتها في تحليل العواقب قبل اتخاذ أي إجراءات، خاصة وأنها ورثت عدة أزمات داخلية من الإدارة التي سبقتها في البيت الأبيض، مما جعلها أكثر تريثا وأقل ميلا نحو الخيار العسكري. ذلك أن إدارة باراك أوباما أدركت في تلك الفترة أن النفوذ الأمريكي على المستوى العالمي بصدد التراجع،

[1] Shahram Chubin, Op.Cit., p.8.
[2] Ibid., p.11.
[3] Idem, pp.41,42.

وأن الولايات المتحدة لا تستطيع تحمل نشر قوتها العسكرية بشكل عشوائي، خاصة بعد الاتهامات غير المؤسسة لنظام صدام حسين[1].

إن ما خشيت منه واشنطن من أحداث الربيع العربي، هو موجة التغيير التي نبعت من القاعدة إلى القمة، إذ وللمرة الأولى في التاريخ العربي الحديث، ثارت الشعوب ضد القادة المتسلطين، الذين استفادوا من الدعم الأمريكي منذ عقود، في مقابل التعاون مع واشنطن، وتسهيل أمننة المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة، لا سيما النفط. ففي مقالته بعنوان "تجديد القيادة الأمريكية"، ذكر أوباما أن الولايات المتحدة تواجه تهديدات أكثر تعقيدًا في هذا القرن، والقوى الصاعدة هي واحدة منها، بحيث يمكنها أن تتحدى أمريكا وأساسها الدولي للديمقراطية الليبرالية[2].

كما انتقد أوباما سياسة إدارة جورج دبليو بوش، ونهجها العسكري، مصرحا في كتابه "جرأة الأمل"، أنه لا يستطيع دعم حرب غبية تقوم على العاطفة بدل الحجة المقنعة، وأن "غزو العراق بدون دليل منطقي واضح وبدون دعم دولي قوي لن يؤدي إلا إلى إشعال نار الشرق الأوسط، وتشجيع أسوأ وليس أفضل لدوافع العالم العربي، وتعزيز عملية التجنيد في تنظيم القاعدة"[3]. وأن الولايات المتحدة يجب أن توظف قدراتها الدبلوماسية والعقوبات الذكية لاستعادة وضعها الدولي، والعمل مع الآخرين لحل المشاكل العالمية والإقليمية، ذلك أن الإستخدام المفرط من قبل إدارة بوش الإبن

---

[1] Johannes Thimm, Op.Cit., p.51.

[2] See: Barack Obama, ‘‘Renewing American Leadership’’, In. Foreign Affairs, (July-August: 2007). http://www.foreignaffairs.com/articles/62636/barack-obama/renewing-american-leadership accessed on: 06-07-2014.

[3] Barack Obama, The Audacity of Hope : Thoughts on Reclaiming The American Dream”, (New York: Crown Publishers, 2006), p.295. (Self-translation from the original text: *“invasion of Iraq without a clear rationale and without strong international support will only fan the flames of the Middle East, and encourage the worst rather than the best impulses of the Arab world, and strengthen the recruitment arm of Al-Qaeda”*).

للقدرات العسكرية ، أظهر حدود القوة الأمريكية، وأدى إلى تراجع شرعية الولايات المتحدة، بحيث ظهرت هذه الأخيرة كدولة إمبراطورية، تسعى إلى تأمين طموحاتها في الهيمنة من خلال استخدام الحرب كوسيلة لبلوغ غاياتها. وهكذا، فإن رؤية أوباما لعالم ما بعد أميركا، تتمثل في عالم لم ينته فيه القرن الأمريكي بعد، بيد أنه عالم لا تستطيع فيه الولايات المتحدة مواجهة التحديات بمفردها، وأين تصبح القوة الناعمة والتعددية القطبية سمة مميزة لنموذج استراتيجي جديد[1].

ولوضع هذا النموذج الجديد قيد الممارسة العملية، أعرب أوباما عن نيته لإعادة العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، من خلال خطابه الموجه إلى هذا الأخير، من على منبر جامعة القاهرة ، بمصر، في 4 جوان 2009، حيث أعلن:

"لقد جئت إلى القاهرة للبحث عن بداية جديدة بين الولايات المتحدة والمسلمين في جميع أنحاء العالم ، بداية مبنية على الاحترام المتبادل، وتستند إلى حقيقة أن أمريكا والإسلام يتداخلان في مبادئ مشتركة – مبادئ العدالة والتقدم والتسامح والكرامة لجميع البشر"[2].

ومع ذلك، كان من الصعب تطبيق هذا النهج الجديد لإدارة "باراك أوباما" بعد انتفاضات الربيع العربي في عام 2011، خاصة مع الحالة المصرية، حيث فوجئت

[1] Anthony N. Celso, ‘‘Obama and the Arab Spring’’, paper prepared for and delivered at the 2012 Western Political Science Association Meeting at the Hyatt Regency Portland, OR, March 22-24, 2012, p.4.

[2] Remarks by the President on a new beginning, Cairo University, Cairo, Egypt. http://www.whitehouse.gov/the_press_office/Remarks-by-the-President-at-Cairo-University-6-04-09 accessed on: 06-07-2014. (Self-translated from the original text: *“I’ve come to Cairo to seek a new beginning between the United States and Muslims around the world, one based on mutual respect, and one based upon the truth that America and Islam are not exclusive and need not to be in completion, instead, they overlap, and share common principles –principles of justice and progress, tolerance and the dignity of all human beings”*).

ISSN: 2253-0266
EISSN: 2600-6219

واشنطن بالاحتجاجات الجماهيرية ضد نظام "حسني مبارك" في ميدان التحرير، وهو النظام الذي كان يحمي المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، ولكن أيضا مصالح الكيان الصهيوني، من خلال دعم اتفاقيات كامب ديفيد. ونتيجة لذلك، وجد البيت الأبيض صعوبة في تحقيق التوازن بين المصالح الأساسية لواشنطن، وقيم الحرية والديمقراطية التي تمثل الولايات المتحدة الدولة النموذجية الرائدة في تطبيقها وترويجها في جميع أنحاء العالم، مما دفعها إلى سحب دعمها لحليفها "حسني مبارك"، الأمر الذي نتج عنه سقوط نظامه الاستبدادي، وانتخاب "محمد مرسي" رئيسا جديدا لمصر، والتي اعتبرت الإنتخابات الديمقراطية الأولى التي شهدتها البلاد[1]، بالرغم من عودة المؤسسة العسكرية إلى التحكم بزمام الأمور بعد الإنقلاب العسكري على حكومة "مرسي" وانتهاك الشرعية الديمقراطية مجددا.

ذلك أن انتخاب "محمد مرسي" الذي ينتمي إلى التيار الإخواني، أثار حفيظة واشنطن ومخاوف حلفائها، بالنظر إلى عواقب وصول "الإسلام السياسي" — وفق المنظور الأمريكي- إلى سدة الحكم في مصر على اعتبار أن هذه الأخيرة هي إحدى أهم الدول العربية ، التي تلعب دور الجسر بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهو ما جعل واشنطن تسمح بالانقلاب العسكري على حكومة مرسي المنتخبة ديمقراطيا، وتمكين اليد العسكرية ممثلة في "السيسي" من الحكم.

كانت هذه نتيجة تأثير النفوذ الإيراني القوي في الشرق الأوسط، وظهور الأحزاب الإسلامية المعارضة للمصالح الأمريكية في المنطقة. وهكذا ، واجهت إدارة أوباما أزمة ثقة في العالم العربي، أهم من الأزمة التي واجهتها الإدارة السابقة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. مما يؤدي إلى استنتاج مفاده أن منظور باراك أوباما

[1] Anthony N. Celso, Op.Cit., p.8.

لما بعد أمريكا، التي يجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة والنهج الواقعي والنهج المثالي، بعيدة كل البعد عن كونه منظورا عمليا[1].

الخاتمة:

هبت رياح السياسة العربية في الاتجاه المعاكس للسفن الأمريكية ، إذ وبالرغم من تعثر مسارها غير أن أحداث الربيع العربي تسببت في تآكل الحجج الأمريكية في تبرير تواجدها العسكري في منطقة الشرق الأوسط، هذه الحجج التي تجعل من هذه الأخيرة منطقة غير ديمقراطية، ويجعلها تبرر بذلك دعمها للكيان الصهيوني ورفض واقع احتلال فلسطين، متظاهرة أن ذلك تحفيز وتشجيع لتأصيل الديمقراطية في الشرق الأوسط.

من هنا، وضعت ثورات الربيع العربي الولايات المتحدة في مأزق سياسي غير متوقع، تمثلت إحدى تداعياته الإستراتيجية في إعادة صياغة العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم العربي، على أساس مبادئ الديمقراطية، فليس هناك من شك أن الإنتفاضات العربية جعلت مصالح الولايات المتحدة في المنطقة على المحك، خاصة في ظل سعي القوى المتصاعدة مثل إيران وتركيا إلى الهيمنة على النظام الإقليمي.

ومع ذلك، فإنه من غير المحتمل أن يتحقق مثل هذا السيناريو، على الأقل ليس في المدى القريب، ذلك أن القوى المعارضة لهذا السيناريو الديمقراطي متعددة، سواء على المستوى العربي، أو على المستوى الإقليمي والدولي:

فأما على المستوى العربي، كان فيه هناك قوى مضادة للإنتفاضات العربية، عملت سراً وعلانية، لإجهاض ثورات الربيع العربي، وبرز ذلك بوضوح من خلال الإنتقلاب على الشرعية الديمقراطية في حالة مصر، أو من خلال الحرب الأهلية في

[1] Ibid. p.10.

حالتي سوريا وليبيا، وذلك بالنظر إلى تمسك القادة العرب بأنظمتهم الإستبدادية، وعدم إيمانهم بمسألة التداول على السلطة.

في حين على المستوى الإقليمي، فإن ظهور ديمقراطيات عربية استراتيجية ليس من مصلحة الكيان الصهيوني، لأنها ستحرمه من حجة الديمقراطية، التي يعتبرها الورقة الرابحة سياسياً في علاقته مع الغرب.

بينما على الصعيد الدولي، فإن ظهور دول عربية ديمقراطية، مستقلة تماماً في قراراتها، سيجبر القوى الغربية على مراجعة سياساتها التقليدية تجاه المنطقة، والتي لن تخدم مصالحها.

نافلة القول إن انتفاضات الربيع العربي تطورت في بيئة معادية، تميزت بهيمنة مؤيدي "الاستقرار الإستبدادي" ضد مؤيدي "الاستقرار الديمقراطي" في المنطقة العربية. وحتى لو أعلن "باراك أوباما "عن إصلاحات ديمقراطية في هذه الأخيرة، وتجديد العلاقات بين أمريكا والعالم الإسلامي، فإن تضارب المصالح الأمريكية وحلفائها مع مصالح القوى الصاعدة في منطقة الشرق الأوسط (تركيا وإيران) حال دون تحقيق هذا السيناريو.